جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

مجموعة التفكير الاستراتيجي

المشهد السوري (التوجهات وخارطة الطريق)

تقدير موقف

+90 553 515 23 42 @stg.center

مجموعة التفكير الاستراتيجي

المشهد السوري (التوجهات وخارطة الطريق)

تقدير موقف

نتائج ورشة عمل بتاريخ الأحد 15 ديسمبر 2024 بمشاركة العديد من الباحثيين والسياسيين والأكاديميين و الخبراء

تناول التقرير تحليل الأحداث والتحولات التي عاشتها سوريا والتي نتج عنها سقوط نظام بشار الأسد، والتحديات والتطورات التي تعيشها البلاد بعد استلام ادارة جديدة، على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي وما يرتبط بها على المستوى الداخلي والخارجي. وحاول التقرير استشراف سيناريوهات لمستقبل سوريا على المدى القصير والمتوسط، بالإضافة لوضع مجموعات من التوصيات.

أولاً: عوامل سقوط النظام وانتصار الثورة :

سقوط نظام بشار الأسد جاء بناء على عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، نتناولها على الشكل التالي:

1. العامل العسكري :

لم يكن سقوط النظام السوري عبر إدارة العمليات العسكرية إلا عبر عمل منظم عسكري ولوجستي استمر لأربع سنوات، حيث تم خلال هذه الفترة بناء منظومة عسكرية متكاملة على الصعيد التصنيع العسكري المحلي لعدد من الاسلحة المتوسطة، اضافة لتنظيم القوى وتجميعها ضمن غرفة عسكرية واحدة، وتدريب قواتها بشكل منظم ومتقدم عما كانت عليه في عام 2012. وهذا ما أحدث الفارق في عملية السيطرة على سوريا عسكريا أمام النظام. فقد انتهزت إدارة العمليات العسكرية التي قادها أحمد الشرع (الجولاني) سابقاً الجمود السياسي الذي حل بالملف السوري والذي بداء منذ عام 2018 تقريباً في بناء القوة العسكرية وشكل ضعف النظام العسكري داخلياً وتراجع الدعم الخارجي من إيران وروسيا احدى العوامل الرئيسية في الهزيمة العسكرية. فقد كانت قوات النظام العسكرية تعتمد على قوتين:

القوة الاولى، هي القوات الايرانية التي تشمل عناصر من الحرس الثوري الإيراني وميليشيات تابعة لها قادمة من العراق وباكستان وأفغانستان، وهؤلاء يملكون خبرة، بالاضافة لقوات حزب الله. وكل هؤلاء جرى سحبهم من سوريا بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان أو تم ضربهم عبر الضربات الاسرائيلية على سوريا مما افقدهم قوتهم العسكرية على الأرض.

القوة الثانية، تتألف من قوتين، الاولى، تتألف من عناصر متطوعة في الجيش الرسمي وفي غالبيتهم ينتمون للطائفة العلوية، وهؤلاء تم فرزهم إلى الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة وهم شركاء اساسيين للحرس الثوري الايراني في سوريا. والثانية، هم عناصر الجيش الرسمي للنظام، والذي فرضت عليهم الخدمة الالزامية، وهم قوة ضعيفة جداً.

2. العامل السياسي :

العامل السياسي كان له الدور الأبرز في سقوط النظام والذي يمكن إجماله بعدد من النقاط:

1. نتائج الانتخابات الامريكية، حيث من المتوقع أن تشهد الإدارة الأمريكية الجديدة تغييرات كبيرة على مستوى الدولة العميقة، وهو ما سيغير في المنظومة الامريكية وآلية صنع القرار الخارجي. حيث كانت ترى منظومة بايدن أن إيران دولة تخدم مصالحها في الشرق الأوسط، وهي دولة يمكن الاعتماد عليها في ادارة منطقة الشرق الاوسط عبر استراتيجية التخادم. في حين أن الادارة الامريكية الجديدة ترفض الدور الإيراني في المنطقة، وترى ضرورة في ضرب ازرع إيران.
2. الخسارة الاستراتيجية التي تعرضت لها لإيران في لبنان والمتمثلة في ضرب مراكز القوة العسكرية لحزب الله وتدمير منظومته العسكرية. كما اثر سلوك إيران التراجعي في مواجهة اسرائيل وتعرضها للخسائر عاملاً في تراجع دورها في سوريا. أضف إلى ذلك، اشتداد الضربات الاسرائيلية على القوات الايرانية في سوريا على مدى الأعوام السابقة، وتكثفه بعد عملية طوفان الأقصى.
3. عدم قبول بشار الاسد الدخول في عملية سياسية مع المعارضة السورية. فعلياً لم يكن قرار ازاحة النظام السوري مطروحة قبل شهور، وقد عرض فعلياً عليه 6 فرص لكي يعيد ترتيب أوضاعه الداخلية بما يتناسب مع التطورات الاقليمية، إلا أنه رفض التحاور مع المعارضة، ظناً منه أن الانتصار العسكري الذي أحرزه بدعم إيران وروسيا قد مكنه من البلاد ولم يعد بحاجة للدخول في عملية سياسية مع المعارضة تحت قرار 2254.

4. دخول بشار الأسد في في صراعات مع الدول، ففي سنواته الأخيرة دخل في عدة صراعات مع عدد من الدول مثل تركيا، وايضاً مع حلفائه روسيا وإيران. فمن جهة الروس كانوا يعتبرون أن على النظام أن يبني علاقاته عبر روسيا، وأي دولة تريد أن تدخل على المعادلة السورية يجب أن تكون عبر موسكو، ولكن بشار تجاوز الروس وحاول بناء التحالفات من خارج التحالف الروسي. كما أن الجناح الايراني في سوريا والذي يتزعمه ماهر الأسد اغتال عدد كبير من ضباط ومسؤولين في الدولة السورية كانوا موالين للروس، ولم يستطع بشار منع عمليات التصفية. وهو ما شجع موسكو على عدم دعم بشار الأسد في العملية العسكرية التي أسقطته. والايرانيين كان لديهم مشكلة مع النظام ايضاً، فهم كانوا يدركون أن جميع الشخصيات العسكرية الايرانية التي قتلت عبر قصف الطائرات الاسرائيلية كانت عبر إحداثيات يمررها النظام إلى الجيش الإسرائيلي.
5. أحداث 7 أكتوبر والذي غير الأولويات للقوى المحلية والدول الإقليمية والقوى العالمية، والتي جاءت لصالح المعارضة السورية.
6. قدرة تركيا على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في إدارة الملف السوري وحماية مصالح الدولتين.
7. رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط بعدما خسرت جزء من نفوذها في السودان واليمن.

3. العامل الاقتصادي :

شكل الملف الاقتصادي إحدى الملفات التي ساهمت في ضعف النظام، ولم يستطع بشار الأسد ايجاد حل للازمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، لأنه سلم اقتصاد البلاد لامراء الحرب من الذين وقفوا معه في الحرب ضد قوات المعارضة وقمع الثورة، وإلى شخصيات مرتبطة بدائرته الضيقة والمحسوبين على عائلته وعائلة زوجته أسماء الأسد. اضافة إلى خسارة النظام الموارد الطبيعية (النفط والغاز) لصالح قوات قسد، مما افقده الاستفادة من ايراداتها المالية، وخلق أزمة توفر محروقات في مناطق سيطرته. وبذلك خسر النظام الجزء الأهم من ثروة البلاد. وكان الاقتصاد السوري يقبع تحت العقوبات الدولية التي قيدة عمليات الاستثمار وعمليات التبادل التجاري بينه وبين الاسواق الدولية. وفي فترة قبل سقوطه وصل حجم التضخم لمستويات عالية جداً، وفقدت الليرة السورية قيمتها ليصل سعرها إلى 30 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، وفوق كل ذلك كان النظام يصدر بين الحين والآخر قرارات وإجراءات وقوانين يسعى من خلالها توجيه

اقتصاد البلاد بما يتناسب مع مصالحه وبما يساعده في تمكين سلطته على مؤسسات الدولة السيادية. كل هذه المعطيات كانت كفيلة لوقع نحو 90٪ من السوريين تحت خط الفقر وأكثر من 15 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية بحسب تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر.

ثانياً، التحديات التي تواجه سوريا بعد سقوط النظام :

1. التحدي الأمني العسكري

- يعد التحدي الأمني وضبط استقرار البلاد من أهم التحديات التي تواجه الإدارة السورية الجديدة. حيث مازال العديد من فلول النظام السابق الذي كانوا منتسبين للجيش واجهزة المخابرات والأمن بحوزتهم السلاح وهم طلقاء في مدنهم، ويتركز غالبية هؤلاء في منطقة الساحل السوري في مدينتي اللاذقية وطرطوس. وتشكل هذه العناصر مصدر عدم استقرار للبلاد، إذا لم تسلم سلاحها للادارة الجديدة، ويتم تسليم مرتكبي الجرائم إلى القضاء.
- التحدي الأمني الثاني، وجود أعداد ضخمة من الفصائل والمجموعات التي تحمل السلاح في كل مناطق سوريا، وتنوع خلفياتهم و توجهاتهم العقائدية والسياسية.
- التحدي العسكري، بعد سقوط النظام بساعات نفذت اسرائيل حملة كبيرة من الاستهدافات العسكرية عبر مشاركة 350 مقاتلة دمرت عشرات الطائرات وأنظمة الدفاع الجوي والأسطول الحربي البحري، ومستودعات الأسلحة، ووصل حجم التدمير ما يقرب من 70% إلى 80% من القدرات العسكرية السورية. وبذلك لم يتبقى من القدرات العسكرية السورية سوى السلاح الخفيف والمتوسط، واعادة بناء القدرات العسكرية يحتاج لسنوات طويلة، وأموال طائلة غير متوفرة في الوقت الحالي.
- غياب العقيدة العسكرية الوطنية وضرورة بنائها في الفترات اللاحقة.
- سقوط أجهزة الأمن والشرطة والمخابرات ، وعدم وجود أجهزة بديلة عنها في الوقت الحالي، وهي مؤسسة محورية لاستقرار أمن البلاد.
- خطر حدوث نعرات وصراع بين الطوائف في سوريا
- عدم حل ملف الأكراد، انعكاسها على أمن الدولة

2. التحدي الاقتصادي :

خلف النظام السوري بعد سقوطه اقتصاد متهالك يعاني من تشوهات في بنيته، فضلاً عن تضرر البنية التحتية للدولة، وكان اقتصاد البلاد يحتكره بشار الأسد عبر شبكة متصلة به. ويعاني الاقتصاد من حالة تضخم متفاقمة، ومستوى معيشي متدني. وكان الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قبل عام 2011 تقريبا 61 مليار دولار، في حين وصل إلى 8 مليار دولار في عام 2023. في حين أفرغت الدولة من كامل احتياطياتها النقدية الاجنبية، ولم يتبقى سوى 300 مليون دولار فقط. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي 2200 دولار في عام 2010، ووصل إلى 300 دولار في عام 2023.

وأمام الاقتصاد السوري العديد من التحديات ولمواجهتها يختلف المختصين الاقتصاديين بالطريقة والمنهجية. فهناك رأي يدعم فكرة أن الاقتصاد السوري غير مهيأ لتطبيق قواعد السوق الحر،، وسيكون لتطبيقه انعكاسات سلبية، ويدعم فكرة اسقاط تجربة طالبان الاقتصادية في افغانستان والتي تستند في بناء اقتصاد الدولة عبر تأمين ما تتطلبه الدولة من حاجات لإعادة الإعمار بما تمتلكه من موارد مادية، والابتعاد عن القروض الدولية والديون الخارجية. وأن الموازنة السورية يجب أن تبنى في ضوء الإمكانيات والحاجات والبعد عن التمويل من الديون، والاعتماد على المنهج الصكوك الاسلامية.

فيما يرى اقتصاديين آخرين بأن اقتصاد سوريا يجب أن يركز على الانضباط وعدم الدخول في تفاصيل المنهج الاقتصادي. وبناء بنية تشريعية اقتصادية يرسم القانون الذي سوف تسير عليه العملية الاقتصادية، وكيفية التعامل مع العديد من الشركات التي كانت ملكيتها لشخصيات مرتبطة ببشار الأسد، ومن أجل تسهيل عملية اعادة الاعمار.

الرأي الثالث من المختصين يرى أن اقتصاد البلاد يمكن إعادة بنائه عبر استغلال موارده الطبيعية. حيث تمتلك سوريا مكامن ضخمة من مادة الفوسفات والتي تصف الثالثة عالمياً. اضافة لوجود احتياطيات تقدر بحسب أخر إحصائية لعام 2015 بحوالي 2.5 مليار برميل. وفي الفترة التي سبقت عام 2011، بلغ متوسط إنتاج النفط 350 ألف برميل يومياً. وكانت تصدر سوريا 150 ألف برميل يومياً من النفط الخام، والباقي كان يوجه إلى مصافي حمص وبانياس التي تبلغ قدرتهم الاستيعابية للتكرير 240 ألف برميل يومياً. وبلغ متوسط الاستهلاك 350 ألف برميل يومياً، وكانت سوريا تستورد بمتوسط 105 الف برميل

يومياً من المكثفات (ديزل، بنزين، كيروسين). وسجلت كمية الاحتياطيات المؤكدة للغاز في سوريا 8.5 مليار متر مكعب بحسب احصائيات عام 2015، وبلغ متوسط حجم الإنتاج اليومي من الغاز الغير مصاحب للنفط 250 مليون متر مكعب، وهو يشكل 58% من إنتاج سوريا للغاز، فيما بلغ إنتاج الغاز المصاحب للنفط 28% حيث يأتي غالبيته من منطقة شرق الفرات. ويرى أصحاب هذا الرأي لاستغلال المواقع الجغرافية والسياحية، حيث تعد سوريا نقطة عبور بين الشرق والغرب، عبر معابر مثل باب الهوى ونصيب، التي يمكن أن توفر دخلاً سنويًا بمليارات الدولارات. كما يمكن استغلال فئة الشباب والذين يمثلون 70% من السكان، مما يوفر اليد العاملة لإعادة الإعمار.

3. تحدي الانتقال السياسي والمؤسساتي :

سوريا أمام استحقاق سياسي جديد، فبعد سقوط النظام تسلمت ادارة العمليات العسكرية ادارة البلاد سياسياً وشكلت حكومة تصريف أعمال مؤقتة، وتحاول هذه الحكومة القيام بعملها على أنقاض من خلفه النظام. وعملية الانتقال السياسي ستكون في صدارة المشهد السوري، حيث تطرح العديد من الاسئلة عن الالية التي ستحدد العملية السياسية للبلاد.

ويرى العديد من الباحثين ضرورة التعجل بإنشاء قيادة سياسية، لأن الفراغ السياسي خطير جداً على الاستقرار الداخلي، وإلى عدم الاعتماد بشكل مفرط على القيادات العسكرية الثورية في قيادة البلاد، لانهم قد يشكلون أجنحة سياسية لقوى خارجية. ولابد من التمييز أن شريحة التغيير ليست بالضرورة هي شريحة البناء في مرحلة ما بعد الانتصار في الحرب، و قد تحتاج وجوه جديدة تستوعب القيادات الميدانية حتى لا تضر بتوجهات الثورة.

وتواجه الحكومة الجديدة سيناريو ثورة مضادة كما حصل في مصر وتونس، وفي هذا المجال يرى العديد من الخبراء على وجوب الاحتفاظ بزخم الثورة لمنع ظهور أي بوادر تستغلها أطراف مدعومة خارجياً للقيام بثورة مضادة قد يكون مصدرها فلول النظام السابق. واستعبد بعض الخبراء قيام ثورة مضادة في سوريا لاختلافها عن الوضع الذي كانت عليه مصر وتونس، حيث أن الدولتين حافظتا على الدولة العميقة وأهمها الجيش، في حين أن سوريا في وضعها بعد سقوط النظام لم يعد الجيش موجود كمؤسسة، وسوريا محاطة بحليف عسكري قوي على حدوده الشمالية وهي تركيا.

ومن أكبر التحديات التي تواجه الحكومة السورية الجديدة هي تهالك وتفكك مؤسسات الدولة، والتي تحتاج اعادة بناء وهيكلة بما يتناسب مع المرحلة الجديدة. كما تواجه الإدارة جديدة ضغط الاعتراف الدولي بالحكومة الجديدة. كما تواجه فراغ استراتيجي وعدم وجود رؤية وطنية جامعة.

4. التحديات الخارجية :

دافعت اسرائيل سابقاً عن نظام الأسد وسعت لبقائه في السلطة بحسب تصريح لنتنياهو صرح فيه خلال لقائه الرئيس الروسي بوتين في موسكو. وشجعت اسرائيل روسيا على الدخول في سوريا ودعم النظام باسلحة متطورة لمواجهة قوات المعارضة. وتمثل إسرائيل بضرباتها العسكرية التي دمرت القوات العسكرية السورية، وتوغلها داخل الأراضي السورية بعدما ألغت معاهدة فض الاشتباك لعام 1974، رغبت منها بدء فرض قواعد جديدة، وفرض مبدأ عدم المطالبة في الجولان مستقبلاً.، وتدعم اسرائيل مشروع تقسيم سوريا عبر دعم قوات قسد من أكبر التحديات الخارجية التي تواجه سوريا. تحاول اسرائيل بقاء الدولة السورية غير مستقرة. وتحاول اسرائيل تحويل الصراع في المنطقة وسوريا من سني شيعي إلى كردي عربي، وتركي كردي، عبر استخدام منظمة pkk، الذي يشبه في تشكيله الحركة الصهيونية. كما تحاول اسرائيل تحشيد العلويين في الساحل، لنشر الفتنة في البلاد. وقد يكون فصيل احمد العودة الذي اسسته روسيا ومولته الإمارات احدى أدوات اسرائيل لضرب استقرار سوريا.

سوريا بوصفها حالة تعيش فراغ سياسي وعسكري وسياسي ستكون ساحة لبناء النفوذ لحساب الدول الإقليمية والدولية، والذي من الممكن أن يقضي لتصارع الدول على الأراضي السورية، وهو ما ينذر باحتمال تجدد صراع داخلي.

ثالثاً. السيناريوهات المحتملة لمستقبل سوريا :

السيناريو الأول: تم إسقاط النظام بدعم تركي قطري وتفاهم أمريكي وتفاوض روسي إيراني وستؤمن هذه الدول عملية تمكين الإدارة السورية الجديدة من حكم الدولة، عبر تسوية شاملة وحوار وطني تدعمه الدول الثلاثة. وستكون عملية الانتقال هادئة وستوفر لتركيا مصالحها في إعادة إعمار سوريا.

السيناريو الثاني: عدم استقرار للبلاد، بسبب الاحتقان الشعبي من عدم محاسبة فلول النظام السابق، ورفض وتمرد الأكراد ضد أي عملية سياسية في البلاد.

السيناريو الثالث: ظهور ثورة مضادة تقودها مجموعات محسوبة على النظام القديم، أو جهات خارجية محسوبة ضد الثورات. وهو سيناريو ضعيف وقد يتلاشى في حال وجود تسوية أمريكية روسية.

السيناريو الرابع : عودة النظام السابق بوجه جديد، وهو سيناريو ضعيف، لأن في سوريا لا توجد دولة عميقة قادرة على الانقلاب على الثورة.

رابعاً. التوصيات :

1. على الصعيد الاقتصادي :

الحلول الاسعافية للاقتصاد السوري:

- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والحيواني، والتي يمكن أن تساعد في تأمين الحاجات الغذائية للمجتمع، وتأمين فرص عمل.
- تشجيع عمليات الإنتاج الصناعي على مستوى إنتاج السلع الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية مثل النسيج والمنتجات الغذائية. والتي ستؤمن حاجات المجتمع، وترفع من قيمة الصادرات الذي سيعزز من قيمة الليرة السورية ويوفر فرص عمل.
- تسهيل الإجراءات الجمركية

الحلول الاستراتيجية للاقتصاد على المدى الطويل :

- تبني خطط لإعادة بناء البنية التحتية التي تشمل المطارات والطرق الدولية التي تصل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك والتصدير، اضافة للموانئ لتسهيل الصادرات والواردات.
- توقيع اتفاقية التعاون التجاري مع دول العالم، فمن الممكن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع تركيا لزيادة التبادل التجاري، تأسيس بنك تركي في سوريا لتسهيل التحويلات المالية.
- التشجيع على الاستثمار في سوريا، من قبل المواطنين السوريين الذين انتشرو في كل دول العالم، والمستثمرين الأجانب لاسيما من دول الخليج العربي وتركيا

- تأمين دعم مالي دولي، ويكون عبر الدول الصديقة والحليفة والابتعاد عن البنوك الدولية، وتكون القروض طويلة الأجل.
- إنشاء مناطق تجارة حرة

2. على الصعيد الأمني :

- الحذر والترصد من سياسات اللاعبين الإقليميين والدوليين، الذين لهم مصالح في عدم استقرار البلاد وتدمير الاستقرار الداخلي، عبر إشعال الصراع داخليا بين الأطراف متنافسة والمتصارعه على السلطة، وبين المكونات السورية المختلفة. كما لابد من الحذر من شرارة الثورة المضادة، والحماية منعا يكون عبر الاحتفاظ بالزخم الثوري.
- حل الفصائل ودمجها في جيش وطني يؤسس له ضباط منشقين عن النظام السابق.
- الحاجة لبناء مؤسسات أمنية جديدة وبديلة عن مؤسسات النظام السابقة، لاسيما أجهزة الأمن والشرطة والمخابرات.

3. على صعيد مؤسسات الدولة :

- العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الخدمية برؤية استراتيجية وطنية
- العمل على هيكلة محاكم القضاء والعدل
- عدم إعطاء الفرص للاستغلال الطائفي والقبلي في إدارة الدولة
- إعداد برنامج وطني يؤسس لرؤية استراتيجية وطنية
- التأكيد على أن هذه المرحلة هي لبناء الدولة
- تعزيز مفهوم الثورة ليكون نقطة انطلاق لبناء قوى الدولة
- تأسيس منصة لحكماء وعلماء سوريا تكون جزء من إدارة البلاد.
- بناء منصة للحوار بين أطياف المجتمع السوري لوضع خطة ومسار للعمل من أجل صياغة دستور جديد للبلاد يحدد فيه شكل النظام السياسي وطريقة عمله وآلياته.

4. على صعيد العلاقات الدولية :

- العمل على تأسيس علاقات مع الدول على أساس التعاون والتي من الممكن أن ترتقي إلى مستوى الشراكة.
- تجنب الوقوع في علاقات التبعية مهما تكون الدولة صديقه، بل يجب أن تكون العلاقات مبنية على التعاون والشراكة.
- تنويع الدولة من شركاتها وتحالفاتها الدولية. والعمل على بناء تحالفات استراتيجية مع السعودية وقطر وتركيا.
- وضع رؤية للسياسة الخارجية السورية.
- العمل على إدراك الفرص، وتحديد مكامن القوة والضعف في الدولة، والعمل على إعداد كروت تفاوضية لبحث القضايا التي من المستحيل التنازل عنها، والقضايا القابلة للتفاوض، والقضايا التي من الممكن التنازل عنها.

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

+90 553 515 23 42

@stg.center